

نصائح صارقة

لإخواننا الشعراء

تنبيهات مهمة وفوائد نفيسة ونقول عزيزة

الطبعة الأولى

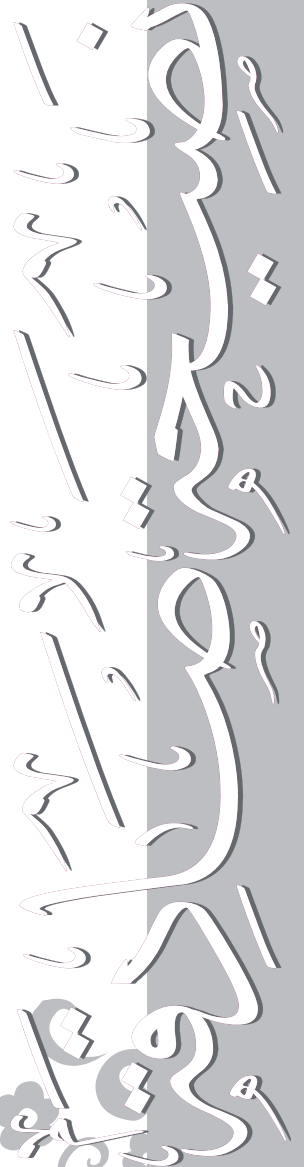
١٤٤٤هـ / ٢٠٢٢م

- اسم الكتاب : نصيحة صادقة لإخواننا الأشاعرة .
اسم المؤلف : محمد بن علي بن جميل المطري .
مقاس الصفحة : ١٧ × ٢٤ سم .
عدد الصفحات : (صفحة) .
رقم الطبعة : الأولى - ١٤٤٤هـ / ٢٠٢٢م .
التسيق والإخراج : كيوفور للطباعة والنشر

<https://bit.ly/3mMAJb3>



حقوق الطبع محفوظة لكل مسلم



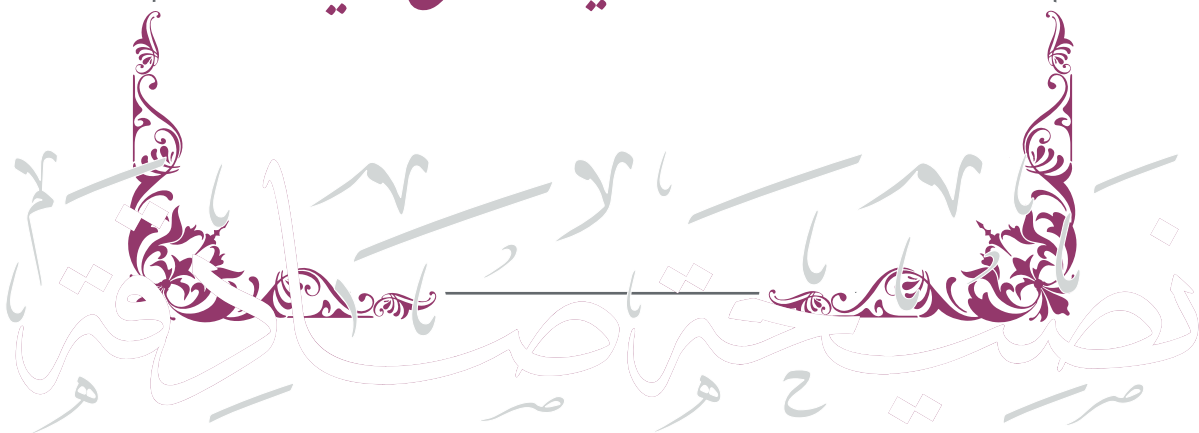
نصيحتنا صا ارفقنا

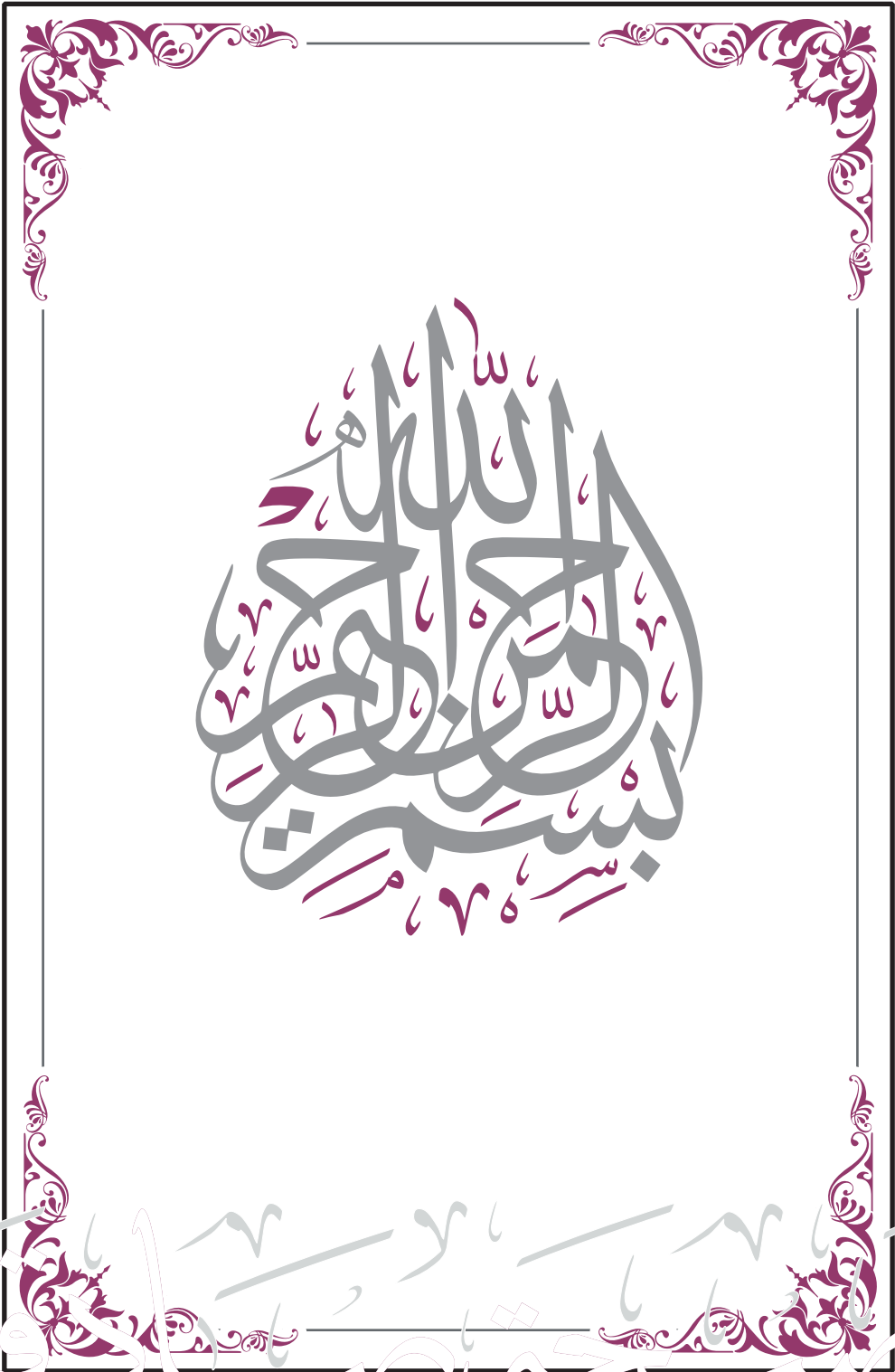
لأخواننا الأشاعرة

تنبيهات مهمة وفوائد نفيسة ونقول عزيزة

تأليف

الدكتور محمد بن علي بن جميل المطري





فصل فی شرح

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، أما بعد:

فأحمد الله الكريم الوهاب الذي حَبَّبَ إِلَيَّ علم القرآن والسنة، وأعانني على قراءة ما تيسر من كتب التفسير وعلوم القرآن والحديث النبوي وشروحه، ويسر لي الاطلاع على كثير من كتب العقائد القديمة والمعاصرة المبينة لعقيدة أهل السنة والجماعة وما خالفها من الفرق والمذاهب، وحين اطلعت على أشهر كتب الأشاعرة القديمة والحديثة تبينت لي حقائق كثيرة أثبتها في هذا البحث المتواضع نصحا للمسلمين عامة، ولإخواننا الأشاعرة خاصة، فإن الدين النصيحة، فواجب على المسلمين أن يتناصحوا فيما بينهم، فكلنا يعلم ويجهل، ويصيب ويخطئ، فكتبت لإخواني الأشاعرة وفقهم الله هذه النصيحة الصادقة، وإن كان أكثرهم أفضل مني وأعلم، فالمفضل قد يعلم ما يجهله الأفضل، وقد تضمنت هذه النصيحة فوائد نفيسة، ونقول عزيزة، وتنبيهات مهمة، فهذا البحث رجعت فيه إلى كتب كثيرة جدا قديمة وحديثة، وأتعبت نفسي في جمعه وتحريره، وقد أكثرت في هذا البحث من النقول من كتب الأشاعرة أنفسهم مع توثيق ذلك ببيان أرقام الصفحات؛ ليطمئن القارئ من صحة ما أنقله عنهم،

ونقلت أيضا عن العلماء الذين ردوا على الأشاعرة فيما أخطأوا فيه الصواب، كابن تيمية وغيره من العلماء السابقين له أو اللاحقين، وبعض الأشاعرة لا يحب أن يقرأ شيئا لابن تيمية خاصة، ولا شك أنه عالم يصيب ويخطئ، ولا يجوز الغلو فيه، ولا التعصب عليه وبخسه حقه، والنقول التي اخترتها من كلامه نقول نفيسة، ومنها ما هو تلخيص وتحرير مفيد للموافق والمخالف، ولا شك أن كثيرا من الأشاعرة منصفون، ويقبلون الفائدة من أي قائل كان، فلن يعدم قارئ هذه النصيحة من الفائدة إن شاء الله، سواء كان أشعريا أو غير أشعري، وليست النصيحة بشرط القبول، فخذ - أيها القارئ الكريم - ما صفا مما ترى، ودع ما كدر، ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

وقد جعلت الكتاب في مقدمة، وتمهيد، وثمانية مباحث كما يلي:

المبحث الأول: التعريف بأبي الحسن الأشعري.

المبحث الثاني: نشأة المذهب الأشعري وأسباب انتشاره.

المبحث الثالث: تطور مذهب الأشاعرة.

المبحث الرابع: تراجم أشهر أعلام الأشاعرة الذين طوروا المذهب الأشعري.

المبحث الخامس: سبب تأويل أو تفويض علماء الأشاعرة لنصوص الصفات.

المبحث السادس: حكم الأشاعرة.

المبحث السابع: واقع الأشاعرة في العصر الحاضر.

المبحث الثامن: الحث على الاعتصام بالكتاب والسنة، وترك البدع.

أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَ إِخْوَانَنَا الْأَشَاعِرَةَ بِهَذِهِ النَّصِيحَةِ الْمَتَوَاضِعَةِ، وَأَنْ يَجْعَلَهَا سَبِيلاً لَجَمْعِ كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا جَمِيعاً التَّمَسُّكَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ بَلَا تَفْرِيطَ وَلَا طُغْيَانَ، وَأَنْ يَغْفِرَ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ.

وكتب/ **محمد بن علي بن جميل المطري**

صنعاء - اليمن

١٧ ذي الحجة ١٤٤٣ للهجرة

matari63@hotmail.com

واتس: ٠٠٩٦٧٧٧٧١٧٥٩٢٧

التمهيد

علم الكلام يطلقه المتكلمون على علم العقائد الذي يتكلمون فيه بالحق والباطل على غير الطريقة المعروفة عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهي الاعتصام بالقرآن الكريم والسنة النبوية، فأهل الكلام يتسلطون على أدلة القرآن بالتأويل، وعلى أدلة السنة بالتأويل والرد والتشكيك، ويخوضون متكلفين في مسائل أمسك السلف الصالح عن الكلام فيها؛ ولذلك اتفق أئمة الإسلام من المتقدمين والمتأخرين على ذم علم الكلام، وذم أصحابه، وتجهيلهم^(١).

قال الإيجي رحمته الله: (الكلام علم يُقْتَدَر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبهة، والمراد بالعقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل، وبالدينية المنسوبة إلى دين محمد، فإن الخصم وإن خطأنه لا نخرجه من علماء الكلام)^(٢).

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٩ / ١٣٤)، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن

تيمية (١ / ٤٣٨) و (٢ / ٤٩٩).

(٢) المواقف (١ / ٣١).

وقال ابن خلدون رحمه الله: (هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة)^(١).

وقال الجرجاني رحمه الله: (الكلام: علم يُبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته، وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام، والقيّد الأخير لإخراج العلم الإلهي للفلاسفة)^(٢).

فعلم الكلام عند المتكلمين يطلق على كل علم يُدافع به عن العقائد الصحيحة أو الباطلة، فعلماء الكلام يطلق على المختلفين الذين يضلّل بعضهم بعضاً، كما قال الإيجي: (الخصم كالمعتزلة مثلاً وإن خطأناه في اعتقاده وما يتمسك به في إثباته لا نخرجه من علماء الكلام، ولا يخرج علمه الذي يقتدر معه على إثبات عقائده الباطلة من علم الكلام)^(٣).

وعن سبب تسميته علم الكلام يقول الإيجي: (إنما سمي كلاماً إما لأنه بازاء المنطق للفلاسفة أو لأن أبوابه عنونت أولاً بالكلام في كذا أو لأن مسألة الكلام

(١) تاريخ ابن خلدون (١/ ٥٨٠).

(٢) التعريفات (ص: ١٨٥).

(٣) المواقف (١/ ٣٤).

أشهر أجزائه حتى كثر فيه التناحر والسفك فغلب عليه أو لأنه يورث قدرة على الكلام في الشرعيات ومع الخصم^(١).

وقد فُتِن كثير من الناس بعلم الكلام، وظنوه أهم العلوم الشرعية، وأوجبوا تعلمه على بعض الناس^(٢)، وألفوا فيه كثيرا من الكتب، مثل كتاب: نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني، وأساس التقديس في علم الكلام للرازي، وغاية المرام في علم الكلام للآمدي، والمواقف في علم الكلام للإيجي، والمقاصد في علم الكلام للتفتازاني، والمسائرة في علم الكلام لابن الهمام، وغيرها كثير.

وقد قرر أبو حامد الغزالي رحمه الله أن علم الكلام مُحدَث، وذمه بما فيه، إلا أنه أوجب تعلمه على بعض الناس، وجعله من العلوم الشرعية للضرورة إلى رد شبه أهل البدع به بقدر الحاجة فقال: (حاصل ما يشتمل عليه علم الكلام من الأدلة التي ينتفع بها القرآن والأخبار مشتملة عليه، وما خرج عنهما فهو إما مجادلة مذمومة، وهي من البدع، وأما مشاغبة بالتعلق بمناقضات الفرق لها، وتطويل بنقل المقالات التي أكثرها ترهات وهذيانات تزديها الطباع، وتمجها الأسماع، وبعضها خوض فيما لا يتعلق بالدين، ولم يكن شيء منه مألُوفاً في العصر الأول، وكان الخوض فيه بالكلية من البدع، ولكن تغير الآن حكمه إذ حدث البدعة الصارفة عن مقتضى القرآن والسنة، فصار ذلك المحذور بحكم

(١) المواقف (١/ ٤٥).

(٢) يُنظر: الإشارة في علم الكلام للرازي (ص: ٢٦ - ٣٨).

الضرورة مأذونا فيه، بل صار من فروض الكفايات،... فإن قلت: تعلم الجدل والكلام مذموم كتعلم النجوم أو هو مباح أو مندوب إليه؟ فاعلم أن للناس في هذا غلوا وإسرافا في أطراف، فمن قائل: إنه بدعة أو حرام، وأن العبد إن لقي الله ﷻ بكل ذنب سوى الشرك خير له من أن يلقاه بالكلام، ومن قائل: إنه واجب وفرض إما على الكفاية أو على الأعيان، وإنه أفضل الأعمال وأعلى القربات، فإنه تحقيق لعلم التوحيد، ونضال عن دين الله تعالى، وإلى التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان وجميع أهل الحديث من السلف، قال ابن عبد الأعلى ﷻ: سمعت الشافعي ﷻ يوم ناظر حفصا الفرد وكان من متكلمي المعتزلة يقول: لأن يلقى الله ﷻ العبد بكل ذنب ما خلا الشرك بالله خير من أن يلقاه بشيء من علم الكلام، ولقد سمعت من حفص كلاما لا أقدر أن أحكيه، وقال أيضا: قد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننته قط، ولأن يتلى العبد بكل ما نهى الله عنه ما عدا الشرك خير له من أن ينظر في الكلام، قال الزعفراني: قال الشافعي: حكمي في أصحاب الكلام أن يُضربوا بالجريد، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويُقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأخذ في الكلام... والأولى والأبعد عن الالتباس أن نقول: إن في علم الكلام منفعة، وفيه مضرة، فهو باعتبار منفعته في وقت الانتفاع حلال أو مندوب إليه أو واجب كما يقتضيه الحال، وهو باعتبار مضرته في وقت الاستضرار ومحله حرام، أما مضرته فإثارة الشبهات، وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم، فذلك مما يحصل في الابتداء، ورجوعها بالدليل مشكوك فيه،

ويختلف فيه الأشخاص، فهذا ضرره في الاعتقاد الحق، وله ضرر آخر في تأكيد اعتقاد المبتدعة للبدعة... وأما منفعته فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه، وهيئات، فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخطيط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف، فاسمع هذا ممن خبر الكلام ثم قلاه بعد حقيقة الخبرة، وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين، وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم آخر تناسب نوع الكلام، وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود، ولعمري لا ينفك الكلام عن كشف وتعريف وإيضاح لبعض الأمور، ولكن على الدور في أمور جليلة تكاد تفهم قبل التعمق في صنعة الكلام،... وإذا وقعت الإحاطة بضرره ومنفعته فينبغي أن يكون كالطبيب الحاذق في استعمال الدواء الخطر، إذ لا يضعه إلا في موضعه، وذلك في وقت الحاجة، وعلى قدر الحاجة^(١).

فهذا كلام الإمام الغزالي رحمه الله الذي تعمق في علم الكلام، وبين عن تجربة ومعرفة أن علم الكلام كثير الضرر، قليل الفائدة، ثم إنه في آخر أمره رجع عن علم الكلام كما سيأتي في ترجمته.

قال ابن تيمية رحمه الله: (تجد عامة الخارجين عن منهاج السلف يعترف بذلك إما عند الموت وإما قبل الموت، والحكايات في هذا كثيرة معروفة، هذا أبو الحسن

(١) إحياء علوم الدين (١/ ٢٢، ٩٤ - ٩٧) باختصار وتصرف يسير. ويُنظر: تاريخ ابن خلدون (١/

الأشعري نشأ في الاعتزال يناظر عليه ثم رجع عن ذلك، وصرح بتضليل المعتزلة، وبالع في الرد عليهم، وهذا أبو حامد الغزالي مع فرط ذكائه وتألّه ومعرفته بالكلام والفلسفة وسلوكه طريق الزهد والتصوف رجع إلى طريقة أهل الحديث، وصنف (إلجام العوام عن علم الكلام)، وهذا الرازي في كتابه الذي صنفه في (أقسام اللذات) قال: لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ثم قال: ومن جرب مثل تجربتي، عرف مثل معرفتي، وكان يتمثل كثيراً:

نهاية إقدام العقول عقال	وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسوننا	وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا	سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا
وهذا إمام الحرمين ترك ما كان ينتحله ويقرره، واختار مذهب السلف، وكان يقول: يا أصحابنا لا تشغلوا بالكلام، فلو أني عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به!	

وكذلك الشهرستاني، وكان ينشد:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها	وسيرت طرفي بين تلك المعالم
----------------------------	----------------------------

فلم أر إلا واضعا كف حائر على ذقن أو قارعا سن نادم^(١).
وقد ثبت من حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»^(٢).

قال أبو العباس القرطبي رحمته الله في شرح هذا الحديث: (هذا المبعوض عند الله تعالى هو الذي يقصد بخصومته: مدافعة الحق، ورده بالأوجه الفاسدة، والشبه الموهمة، وأشد ذلك الخصومة في أصول الدين، كخصومة أكثر المتكلمين المعرضين عن الطرق التي أرشد إليها كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، وسلف أمته، إلى طرق مبتدعة، واصطلاحات مخترعة، وقوانين جدلية، وأمور صناعية، مدار أكثرها على مباحث سوفسطائية، أو مناقشات لفظية ترد بشبهها على الآخذ فيها شبه ربما يعجز عنها، وشكوك يذهب الإيمان معها، وأحسنهم انفصالا عنها أجدلهم لا أعلمهم، فكم من عالم بفساد الشبهة لا يقوى على حلها! وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها! ثم إن هؤلاء المتكلمين قد ارتكبوا أنواعا من المحال لا يرتضيها البله، ولا الأطفال، لما بحثوا عن تحيز الجواهر، والأكوان، والأحوال، ثم إنهم أخذوا يبحثون فيما أمسك عن البحث فيه السلف الصالح، ولم يوجد عنهم فيه بحث واضح، وهو كيفية تعلقات صفات الله تعالى، وتقديرها، واتخاذها في أنفسها، وأنها هي الذات، أو غيرها، وأن الكلام

(١) مجموع الفتاوى (٧٢ / ٤) باختصار.

(٢) رواه البخاري (٧١٨٨) ومسلم (٢٦٦٨).

هل هو متحد أو منقسم؛ وإذا كان منقسما فهل ينقسم بالأنواع أو بالأوصاف؛ وكيف تعلق في الأزل بالمأمور؛ ثم إذا انعدم المأمور فهل يبقى ذلك التعلق؛ وهل الأمر لزيد بالصلاة مثلا هو عين الأمر لعمره بالزكاة؛ إلى غير ذلك من الأبحاث المبتدعة التي لم يأمر الشرع بالبحث عنها، وسكت أصحاب النبي ﷺ ومن سلك سبيلهم عن الخوض فيها؛ لعلمهم بأنها بحث عن كيفية ما لا تعلم كيفيته؛ فإن العقول لها حد تقف عنده، وهو العجز عن التكيف لا يتعداه، فرق بين البحث في كيفية الذات وكيفية الصفات، ولذلك قال العليم الخبير: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ولا تبادر بالإنكار فعل الأغبياء الأعمار؛ فإنك قد حجت عن كيفية حقيقة نفسك مع علمك بوجودها، وعن كيفية إدراكاتك مع أنك تدرك بها! وإذا عجزت عن إدراك كيفية ما بين جنبيك، فأنت عن إدراك ما ليس كذلك أعجز، وغاية علم العلماء وإدراك عقول الفضلاء أن يقطعوا بوجود فاعل هذه المصنوعات، منزّه عن صفاتها، مقدس عن أحوالها، موصوف بصفات الكمال اللائق به، ثم مهما أخبرنا الصادقون عنه بشيء من أوصافه وأسمائه قبلناه واعتقدناه، وما لم يتعرضوا له سكتنا عنه، وتركنا الخوض فيه، هذه طريقة السلف، وما سواها مهاو وتلف، ويكفي في الردع عن الخوض في طرق المتكلمين ما قد ورد في ذلك عن الأئمة المتقدمين، فمن ذلك قول عمر بن عبد العزيز: من جعل دينه غرضا للخصومات أكثر الشغل، والدين قد فرغ منه، ليس بأمر يؤتكف على النظر فيه، وقال مالك: ليس هذا الجدل من الدين في شيء، وقال: كان يقال: لا تمكن زائع القلب من أذنك؛

فإنك لا تدري ما يعلقك من ذلك، وقال الشافعي: لأن يتلى العبد بكل ما نهى الله عنه ما عدا الشرك خير له من أن ينظر في علم الكلام، وإذا سمعت من يقول: الاسم هو المسمى، أو غير المسمى، فاشهد أنه من أهل الكلام، ولا دين له، قال: وحكمي في أهل الكلام أن يُضربوا بالجريد، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام، وقال الإمام أحمد بن حنبل: لا يفلح صاحب الكلام أبدا، علماء الكلام زنادقة، وقال ابن عقيل: قال بعض أصحابنا: أنا أقطع أن الصحابة عليهم السلام ماتوا وما عرفوا الجوهر والعرض، فإن رضيت أن تكون مثلهم فكن، وإن رأيت أن طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر، فبئس ما رأيته. قال: وقد أفضى هذا الكلام بأهله إلى الشكوك، وبكثير منهم إلى الإلحاد، وأصل ذلك: أنهم ما قنعوا بما بعثت به الشرائع، وطلبوا الحقائق، وليس في قوة العقل إدراك ما عند الله من الحكم التي انفرد بها، ولو لم يكن في الجدل إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر أنه الضلال، كما قال فيماخرجه الترمذي: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل»، وقال: إنه صحيح. قلت: وقد رجع كثير من أئمة المتكلمين عن الكلام بعد انقضاء أعمار مديدة، وآماد بعيدة، لما لطف الله تعالى بهم، وأظهر لهم آياته، وباطن برهانه، فمنهم: إمام المتكلمين أبو المعالي، فقد حكى عنه الثقات أنه قال: لقد خليت أهل الإسلام وعلومهم، وركبت البحر الأعظم، وغصت في الذي نهوا عنه، كل ذلك رغبة في طلب الحق، وهربا من التقليد، والآن فقد رجعت عن الكل إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز، وأختم عاقبة أمري عند الرحيل

بكلمة الإخلاص، والويل لابن الجويني! وكان يقول لأصحابه: يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما تشاغل به. وقال أحمد بن سنان: كان الوليد بن أبان الكرابيسي خالي، فلما حضرته الوفاة قال لبيه: تعلمون أحدا أعلم مني؟ قالوا: لا، قال: ففتهموني؟ قالوا: لا، قال: فإني أوصيكم أفتقبلون؟ قالوا: نعم، قال: عليكم بما عليه أصحاب الحديث، فإني رأيت الحق معهم. وقال أبو الوفا بن عقيل: لقد بالغت في الأصول طول عمري، ثم عدت القهقري إلى مذهب المكتب. قلت: ولو لم يكن في الكلام شيء يذم به إلا مسألتان هما من مبادئه، لكان حقيقا بالذم، وجديرا بالترك:

إحدهما: قول طائفة منهم: إن أول الواجبات الشك في الله تعالى!

والثانية: قول جماعة منهم: إن من لم يعرف الله تعالى بالطرق التي طرقوها، والأبحاث التي حرروها، فلا يصح إيمانه، وهو كافر! فيلزمهم على هذا تكفير أكثر المسلمين من السلف الماضين، وأئمة المسلمين، وأن من يبدأ بتكفيره أباه وأسلافه وجيرانه، وقد أورد على بعضهم هذا فقال: لا يُشَنَّ عليّ بكثرة أهل النار! أو كما قال، ثم إن من لم يقل بهاتين المسألتين من المتكلمين ردوا على من قال بهما بطرق النظر والاستدلال بناء منهم على أن هاتين المسألتين نظريتان، وهذا خطأ فاحش، فالكل يخطئون الطائفة الأولى بأصل القول بالمسألتين، والثانية بتسليم أن فسادها ليس بضروري، ومن شك في تكفير من قال: إن الشك في الله تعالى واجب؛ وأن معظم الصحابة والمسلمين كفار، فهو كافر شرعا، أو مختل العقل وضعا؛ إذ كل واحدة منهما معلومة الفساد

بالضرورة الشرعية الحاصلة بالأخبار المتواترة القطعية، وإن لم يكن كذلك فلا ضروري يصار إليه في الشرعيات ولا العقليات، عصمنا الله من بدع المبتدعين، وسلك بنا طرق السلف الماضين، وإنما طولت في هذه المسألة الأنفاس؛ لما قد شاع من هذه البدع في الناس، ولأنه قد اغتر كثير من الجهال بزخرف تلك الأقوال، وقد بذلت ما وجب علي من النصيحة، والله تعالى يتولى إصلاح القلوب الجريحة^(١).

وأول ما نشأت بدعة الكلام في مسألة القدر، فكان القدرية يخوضون بعقولهم في مسألة القدر، وقد رد عليهم بعض الصحابة كعبد الله بن عمر رضي الله عنه^(٢).

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/ ٦٩٠ - ٦٩٤).

(٢) أخرج مسلم (٨) عن يحيى بن يعمر قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين فقلنا: لو لقينا أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوُفِّقَ لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلا المسجد، فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قِبَلنا ناس يقرءون القرآن، ويتقَفَّرون العلم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنْفُ، قال: (فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم براء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر)، ثم روى عن أبيه عمر بن الخطاب حديث جبريل الطويل، وفيه: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره».

قال الشهرستاني رحمته الله: (وأما الاختلافات في الأصول فحدثت في آخر أيام الصحابة بدعة معبد الجهنني، وغيلان الدمشقي، ويونس الأسواري في القول بالقدر، وإنكار إضافة الخير والشر إلى القدر، ونسج على منوالهم واصل بن عطاء الغزال، وكان تلميذ الحسن البصري، وتلمذ له عمرو بن عبيد، وزاد عليه في مسائل القدر،... والوعيدية من الخوارج، والمرجئة من الجبرية. والقدرية ابتدعوا بدعتهم في زمان الحسن، واعتزل واصل عنهم وعن أستاذه القول منه بالمنزلة بين المنزلتين، فسمي هو وأصحابه معتزلة، وقد تلمذ له زيد بن علي، وأخذ الأصول؛ فلذلك صارت الزيدية كلهم معتزلة، ومن رفض زيد بن علي لأنه خالف مذهب آبائه في الأصول، وفي التبري والتولي، وهم من أهل الكوفة؛ وكانوا جماعة، سموا رافضة، ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حيث نشرت أيام المأمون، فخلطت مناهجها بمناهج الكلام، وأفردتها فنا من فنون العلم، وسمتها باسم الكلام، إما لأن أظهر مسألة تكلموا فيها وتقاتلوا عليها هي مسألة الكلام، فسمي النوع باسمها، وإما لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فنا من فنون علمهم بالمنطق، والمنطق والكلام مترادفان) ^(١).

وقد ظهرت بدعة الشيعة والخوارج في زمن خلافة علي بن أبي طالب عليه السلام وبعده، ثم ظهرت بدعة النَّصَب في مقابل بدعة الشيعة، وظهرت بدعة المرجئة في مقابل بدعة الخوارج، وكثر الكلام بالآراء والأهواء في تأييد هذه البدع، وظهر

(١) الملل والنحل (١/ ٢٨).

الكلام في مسألة إخراج العمل عن مسمى الإيمان، وحكم مرتكب الكبيرة إذا مات من غير توبة، ووافقت المعتزلة الخوارج في القول بتخليد أصحاب الكبائر في النار، إلا أنهم ابتدعوا القول بالمنزلة بين المنزلتين، فلا يسمون صاحب الكبيرة مؤمناً ولا كافراً، وإنما يقولون: هو في منزلة بين المنزلتين، وحين ظهرت بدعة القدرية قابلها بعد ذلك بدعة الجبرية، ثم في أواخر عصر التابعين ظهر القول بخلق القرآن ونفي الصفات على يد الجعد بن درهم (ت نحو ١١٨هـ)، وهو شيخ الجهم بن صفوان السمرقندي (ت نحو ١٢٨هـ)، الذي تُنسب إليه الجهمية، ثم ظهر عبد الله بن سعيد بن كُلاب (ت ٢٤٣هـ)، فرد على الجهمية في قولهم بخلق القرآن، وابتدع القول بأن كلام الله قائم بذات الله بلا مشيئة، ثم ظهرت الأشاعرة والماتريدية، وكثر الكلام في مسائل العقيدة بالحق والباطل، وكثر الجدل والخصام في مسائل الاعتقاد، وتكلف المتكلمون الخوض فيما لم يتكلم فيه السلف الصالح، بل صرح كثير من المتكلمين بأن طريقتهم أعلم وأحكم من طريقة السلف، والله المستعان^(١).

(١) يُنظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص: ١٤ - ١٧)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (٤/ ٢٨٣) و(٥/ ٢١، ٢٢) و(٦/ ١٤٩)، درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٥/ ٢٤٤، ٢٤٥، ٣٧٨)، تاريخ الإسلام للذهبي (٥/ ٩٨١)، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم (ص: ٤٩ - ٥١، ١١٣، ١٣٧)، البداية والنهاية لابن كثير (١٣/ ١٩٩)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي (٢/ ١٣٠، ٥٦٢)، شرح الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٧٩٤).